الفصل الثالث: إنحراف الأحداث: مفهومه، مظاهره، نظرياته

تمهيد:

أولا: مفهوم إنحراف الأحداث

1 – مفهموم الحدث

2 - مفهوم الإنحراف

3 – مفهوم إنحراف الأحداث

4 – مصدر التسمية الإنحرافية

ثانيا : مظاهر الإنحراف و أنواع الأحداث المنحرفين

1- مظاهر الإنحراف لدى الأحداث

2- أنواع الأحداث المنحرفين

ثالثا: النظريات المفسرة لإنحراف الأحداث:

1- النظرية البيولوجية

2- النظرية النفسية

3- النظرية الإجتماعية

4- الفقر و انحراف الأحداث

خلاصة و تقييم

تمهيد:

تعتبر ظاهرة انحراف الأحداث- كما الجريمة عند الكبار- ظاهرة ليست بحديثة العهد، بل عانت منها المجتمعات منذ القدم، و نظرا لأهمية فئة الأحداث فقد خصتها التشريعات القانونية و كذا الدارسين و المهتمين بالموضوع باهتمام كبير، تجسد تحديدا في إبراز خصوصية تلك الفئة و ضرورة التفريق بين منحرفيها و بين المجرمين الكبار، من حيث المعاملة و تدابير الحماية و العقوبة و غيرها، و لإبراز مختلف الجوانب المرتبطة بهذا الجزء الهام من البحث – انحراف الأحداث - فقد خصص هذا الفصل الثالث له، و سيتم فيه تناول العناصر التالية: تحديد مفهوم انحراف الأحداث و مختلف المفاهيم المرتبطة به ثم تناول مظاهر انحراف الأحداث، لنصل أخيرا إلى أهم الاتجاهات النظرية المفسِرة للظاهرة و أهمية الفقر في حدوثها.

أولا: انحراف الأحداث:

يتعرض بعض الأبناء إلى نوع من المشاكل، و قد تتخذ شكلا من الأشكال التالية: السرقة الكذب، التخريب، الشغب...إلخ و كلها تمثل سلوكات مضادة للأسرة و المدرسة و المجتمع. يطلق عليها غالبا اسم: انحراف الأحداث، فماذا يعني هذا المصطلح؟ و لعله من الضروري للتوصل إلى معرفة معناه التعرف أولا على معنى الحدث و كذا معنى الانحراف كلا على حدى.

1- مفهوم الحدث:

1-1 الحدث لغة: إن كلمة حدث في اللغة العربية تقابلها كلمة: –Mineur- في اللغة الفرنسية و كلمة: -Minor- في اللغة الإنجليزية، و معناها لغة: الشاب صغير السن فإن ذُكرت السن قيل حديث السن، و غلمان حِدثان أي أحداث[1].

1-2 **الحدث شرعا**: يطلق على الحدث في الشريعة الإسلامية الصبي في كناية التحفظ حيث يعتبر الولد ما دام في بطن أمه جنينا، فإذا ولدته سمي صبيا فإذا فطم سمي غلاما إلى سبع سنوات ثم يصير يافعا إلى عشر، ثم يصير حزورا إلى خمسة عشر، و يرى بعض

[1] محمد طلعت عيسى و آخرون.الرعاية الاجتماعية للأحداث المنحرفين.مطبعة مخيمر.(د.ت).ص، 49.

الفقهاء أن تمام البلوغ يكون عند الخامسة عشر فيما يرى آخرون أنها تكون عند تمام الثامنة عشر[1].

3-1 **الحدث اصطلاحا**: و يعرف على أنه شخص لم تتوفر له ملكة الإدراك و الاختيار لقصور عقله عن إدراك حقائق الأشياء، و اختيار النافع منها، و النأي بنفسه عن الضار منها، و لا يرجع هذا القصور في الاختيار إلى علة أصابت عقله، و إنما مَرَدُّ ذلك إلى عدم اكتمال نموه و ضعف في قدرته الذهنية و البدنية بسبب وجوده في سن مبكرة ليس في استطاعته بعد وزن الأمور بميزانها الصحيح و تقديرها حق التقدير[2]. و تجدر الإشارة إلى أن تحديد مفهوم الحدث يختلف باختلاف توجهات المحددين له سواء في علم النفس أو الاجتماع أو القانون.

فالحدث في علم النفس هو: « الصغير منذ ولادته حتى يتم نضجه النفسي و تتكامل لديه عناصر الإدراك و الرشد »[3]. أما الحدث بالمفهوم الاجتماعي فهو: « الصغير منذ ولادته حتى يتم نضجه الاجتماعي و تتكامل لديه عناصر الرشد المتمثلة في الإدراك التام، أي معرفة الإنسان بصفة و طبيعة عمله و القدرة على تكييف سلوكه و تصرفاته طبقا لما يحيط به من ظروف و متطلبات الواقع الاجتماعي »[4].

و الملاحظ من خلال التحديد النفسي و الاجتماعي للحدث أن كلا التحديدين يرفضان وضع سن معينة تنتهي عندها كل مرحلة من مراحل عمر الحدث.و يفضلان ربطها بدرجة النضج الاجتماعي و النفسي، و وفقا لقدرات كل فرد و ظروفه الاجتماعية، و درجة نموه العقلي بالشكل الذي يجعله قادرا على التفاعل الإيجابي مع مجتمعه، متفهما للأسس التي تقوم عليها طبيعة العلاقات بين الأفراد فيه، و كذا الوسائل المشروعة و المتاحة له لإشباع حاجاته و تأمين رغباته بدون المساس بحرية و أمن و استقرار الآخرين.

أما **المفهوم القانوني** فهو: « الصغير الذي لم يبلغ سن الرشد و يعتبر بلوغه هذه السن دليلا على اكتمال قدراته، فتكتمل أهليته لتحمل المسؤولية ما لم يوجد سبب آخر لانعدامها كالجنون على سبيل المثال، و يعتبر الإدراك شرط المسؤولية الجزائية، لذلك كان من الطبيعي أن تدور معه

---

[1] نوار الطيب-مرجع سابق- ص، 18.

2 معوض عبد التواب. المرجع في شرح قانون الأحداث.دار المطبوعات الجامعية. الإسكندرية.1995.ص، 14.

3 محمد عبد القادر قواسمية.جنوح الأحداث في التشريع الجزائري.المؤسسة الوطنية للكتاب. الجزائر.1992.ص، 49.

4 صالح علي الزين، زينب محمد زهري.قضايا علم الاجتماع و الأنثروبولوجيا. منشورات جامعة يونس.بنغازي. ليبيا.1995.ص، 212.

وجودا و عدما»[1].

و الحدث في نظر القانون ليس الصغير منذ ولادته، و إنما يعتبر حدثا كل من دخل سن التمييز التي تنعدم قبلها المسؤولية الجنائية، و تنتهي ببلوغ السن التي حددها القانون للرشد و التي يفترض بعدها أن الحدث قد أصبح أهلا للمسؤولية الكاملة، لذلك يعرف الحدث قانونا بأنه: « الصغير بين السن التي حددها القانون للتمييز، و السن التي حددها لبلوغ سن الرشد »[2] .

تحديد سن الحدث:

تميل أغلب القوانين إلى تحديد السن الأدنى للحداثة بسبع سنين كالتشريع السوري و اللبناني و الفلسطيني...إلخ، و تحدده تشريعات أخرى بثمان سنين كالتشريع الإنجليزي. فيما تذهب تشريعات أخرى إلى تحديده بتسع سنين كالتشريع الفرنسي، و هو ما اتجه إليه التشريع الجزائري أيضا.

كما يختلف الحد الأدنى للحداثة، فإن الأمر كذلك بالنسبة للسن التي تنتهي عندها اعتبار الفرد حدثا، إذ أنها تتراوح بين تمام الرابعة عشر و الحادية و العشرين، بينما تتفق أغلب الدول العربية في تحديدها بثمانية عشرة سنة[3].

الحدث في القانون الجزائري:

يعرف المشرع الجزائري الحدث من خلال المادة 442 من قانون الإجراءات الجزائية بأنه: « هو صغير السن الذي يقل عن الثمانية عشر عاما، و بوصول الصغير إلى هذه السن يكون قد بلغ سن الرشد الجنائي »[4].

2- مفهوم الانحراف:

تعتبر كثير من الدراسات مفهوم الانحراف من بين المفاهيم التي يصعب تحديدها كونه يتغير بتغير المكان و الزمان و حتى الأشخاص.

2-1-الانحراف لغة: تترجم كلمة انحراف إلى اللغة الفرنسية بكلمة: Délinquance ،

---

[1] ابراهيم حرب محيسن.اجراءات ملاحقة الأحداث المنحرفين.دار الثقافة للنشر و التوزيع.عمان.1999.ص، 11.

2 نوار الطيب-مرجع سابق-ص، 14.

3 عبد القادر قواسمية-مرجع سابق-ص، ص. 34، 35.

4 يوسف دلاندة. قانون الإجراءات الجزائية. شركة شهاب. باتنة. الجزائر.ص، 111

أما في اللغة الإنجليزية فتترجم إلى كلمة Delenquency و تعني لغة: الفعل الإثم[1] و هو الميل و العدوان و المجانبة[2].

الجنوح لغة: الجنوح بالضم: مال[3]. قال الله تعالى:﴿وَإِنْ جَنَحُوا لِلسَّلْمِ فَاجْنَحْ لَهَا وَتَوَكَّلْ عَلَى اللَّهِ إِنَّهُ هُوَ السَّمِيعُ الْعَلِيمُ﴾*، و قد وردت كلمة الجنوح في كثير من الآيات بمعنى الإثم مثل قوله تعالى: ﴿لَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَنْ تَبْتَغُوا فَضْلًا مِنْ رَبِّكُمْ...﴾**.

2-2 الإنحراف شرعا: هو مجانبة الفطرة السليمة و اتباع الطريق الخطأ المنهي عنه دينيا أو الخضوع و الإستسلام للطبيعة الإنسانية دون قيود[4].

2-3 الانحراف اصطلاحا: و يتمثل في مظاهر السلوك غير المتوافق مع السلوك الاجتماعي السوي والتي تمهد بعد ذلك إلى انزلاقه نحو الإجرام. و يعرف على أنه: « هو الإبتعاد عن المسار المحدد أو هو إنتهاك لقواعد و معايير المجتمع، و وصمة تلتصق بالأفعال أو الأفراد المبتعدين عن طريق الجماعات المستقيمة داخل المجتمع، أو هو إنتهاك القواعد، الذي يتميز بدرجة كافية من الخروج على حدود التسامح العام في المجتمع »[5].

و لعله من الضروري الإشارة إلى أن هناك تداخلا كبيرا بين مفهومي الانحراف و الجُنوح أو الجُناح و هو ما نلاحظه من خلال تتبع الكثير من الكتابات حول الموضوع و هي تتفق في أغلبها على أن مفهوم الانحراف أشمل من مفهوم الجُناح. فالجناح هو السلوك الذي يقع تحت طائلة القانون، لأن فيه اعتداء على القانون و النظام العام، في سن الحداثة و الذي يعتبر جريمة في حال ارتكابه من قبل الكبار[6]. أما الانحراف فهو الخروج عن العملية المعيارية[7] بمعنى بمعنى مخالفة المعايير التي سطرها المجتمع للحفاظ على استقراره، كالهرب من المدرسة

---

[1] إحسان محمد حسن.موسوعة علم الاجتماع. الدار العربية للموسوعات.لبنان.1999.ص، 227.

2 زهير الأعرجي. ألإنحراف الإجتماعي و أساليب العلاج. www.rafed.net

3 محب الدين ابي فيض السيد محمد مرتضى الحسيني.تاج العروس .مجلد 4. دار الفكر للطباعة و النشر و التوزيع.1994.ص، 29.

* سورة الأنفال. الآية 61.

** سورة البقرة. الآية 198. و انظر كذلك الآيات:158، 229، 230، 234. و كذا سورة الأحزاب .الآية رقم 5.

4 زهير الأعرجي- مرجع سابق-

5 المرجع السابق.

6 أنظر: - عبد الحميد بن طاش محمد نيازي. مصطلحات و مفاهيم اجتماعية في الخدمة الاجتماعية.مكتبة العبيكان.2000.ص، 82.

- فوزي محمد جبل. الصحة النفسية و السيكولوجية. المكتبة الجامعية. الإسكندرية. 2000. ص، 411.

- عبد الغني الديدي. التحليل النفسي للمراهقة:ظواهر المراهقة و مزاياها. دار الفكر اللبناني. بيروت. 1995. ص، 125.

7 فاخر عاقل-مرجع سابق- ص، 34.

و اعتياد التدخين في سن مبكرة و التمرد على سلطة الوالدين أو الأولياء إلى غير ذلك من الأنماط السلوكية التي لا تقع تحت طائلة القانون، لكنها مع ذلك قد تهيئ الحدث للجناح فيما بعد و بذلك فهي تدخل في إطار السلوكات المنحرفة. و بهذا يمكن القول أن كلا من المفهومين يعني عدم وجود توافق اجتماعي، أي عدم اتفاق بين رغبات الأفراد مع متطلبات الجماعة[1].

و هذا يعني أن الحدث المنحرف أو الجانح، هو من لم يستطع تحقيق التوافق الذي يتضمن:

أ. وجود رغبات لدى الحدث و إشباع مناسب لها.

ب. عدم الخروج على متطلبات الجماعة (المجتمع) و كل ما تحمله من قيم و معايير تحدد الواجبات و الحقوق.

3- مفهوم انحراف الأحداث:

يمكن القول بعد استعراض مفهوم الحدث و كذا مفهوم الانحراف، و محاولة الوقوف على معنييهما أن تحديد مفهوم انحراف الأحداث ليس من السهولة بمكان نظرا للاختلافات الكثيرة و بالتالي عدم وجود تعريف موحد بين الباحثين، فكل واحد منهم يعطي تعريفا خاصا انطلاقا من توجهاته الفكرية و اهتماماته العلمية. و لعل هذا ما يفسر تعدد التعاريف. و سنحاول لهذا استعراض أهم التحديدات التي قدمت لانحراف الأحداث، انطلاقا من تقسيمها إلى ثلاثة منطلقات رئيسة و هي: القانون، علم النفس و علم الاجتماع و ذلك تسهيلا لعملية التحديد، و كذا محاولة الإلمام بمختلف جوانبها.

3-1 المفهوم القانوني لانحراف الأحداث:

تبتعد التعريفات القانونية لانحراف الأحداث عن تلك التي يعطيها علماء النفس و علماء الاجتماع، و هي عادة تعمل على أن تعكس الثقافة القانونية و العمليات الإجرائية القضائية التي يتعرض لها الحدث متى برزت و تحققت علامات و دلائل انحرافه. و عادة ما نجد في الاتجاه القانوني وصفا للأفعال المجرمة* و تحديدا للعقوبات عن طريق مصطلحات قانونية خاصة بـُغية حماية المواطنين و توفير الحماية للمجتمع من الذين يشكل سلوكهم درجة من

[1] محمد عمر الطنوجي. التغير الاجتماعي. منشأة المعارف. الإسكندرية. 1995. ص، 23.

* حيث تجدر الاشارة إلى أن هناك الكثير من الكتابات القانونية التي تميل إلى استعمال مصطلح إجرام الأحداث بدلا من-أو بالموازات مع مصطلحات أخرى كانحراف الأحداث أو جناح الأحداث.

الخطورة على الوجود الاجتماعي[1].

و يعرف **إحسان محمد الحسن** الحدث المنحرف من الوجهة القانونية بأنه: « الصغير الذي يقل عمره عن سن معينة يختلف تحديدها من بلد إلى آخر، و لكنها لا تتجاوز الثالثة عشر سنة في معظم البلدان و يصدر عليه حكم من محكمة الأحداث و هذا يعني انه قد ارتكب عملا أو أعمالا تخالف قانون البلاد »[2].

و نجد **منير العصرة** يقدم تعريفا يختلف بعض الشيءعن التعريف السابق حيث يُدخل في عِداد الأحداث المنحرفين، الأحداث المعرضين للانحراف. إذ عرف الحدث المنحرف من الوجهة القانونية بقوله: « هو الحدث في الفترة ما بين سن التمييز و سن الرشد الجنائي الذي يثبت أنه أمام السلطة القضائية أو سلطة أخرى مختصة أنه قد ارتكب إحدى الجرائم أو تواجد في إحدى حالات التعرض للانحراف التي يحددها القانون »[3] .

كما تجدر الإشارة إلى أن التشريعات القانونية في السابق كانت تحصر الانحراف في حدود معينة، إذ تفُسِّره على ضوء حماية المجتمع، فلا يعتبر الحدث منحرفا في نظر القانون إلا إذا سلك مسلكا يتعرض معه المجتمع للخطر، دون أن تعير الاهتمام بما سيتعرض له الحدث بعد ذلك من مشاكل طالما أن ذلك لا يتضمن اعتداءً مباشرا على المجتمع[4]، معتبرين بذلك، انحراف الصغار نوعا من الإجرام.

لكن هذه النظرة الضيِّقة سرعان ما تخلَّت عنها التشريعات القانونية منذ بداية القرن الماضي، حيث بدأ الاهتمام بهذه المشكلة على أيدي علماء النفس و الاجتماع و كذا الأنثروبولوجيين، و تم إدخال طوائف جديدة إلى المنحرفين الأحداث تشمل أولئك الذين يتواجدون في ظروف تؤدي بهم في النهاية إلى الانحراف**، و أصبح الاهتمام بالتالي منصبا على الحدث و كذا على المجتمع أي الظروف الاجتماعية التي أودت به إلى الانحراف. و لعل ما يعكس هذا الاتجاه أكثر هو التعريف الذي قدمه مكتب الشؤون الاجتماعية التابع للأمم المتحدة، حيث عرف الحدث الجانح على أنه: « شخص في حدود سن معينة يمثل أمام هيئة

---

[1] علي محمد جعفر-مرجع سابق- ص، 9.

2 إحسان محمد الحسن-مرجع سابق- ص، 228.

3 منير العصرة-مرجع سابق- ص، 29.

4 علي محمد جعفر-مرجع سابق- ص، 8.

** و قد تأثرت تلك التشريعات بمدرسة الدفاع الاجتماعي، أي الدفاع عن المجتمع ضد الجريمة و الانحراف، و ذلك عن طريق البحث في الأسباب و العوامل التي أدت إلى ذلك السلوك.انظر علي محمد جعفر-مرجع سابق-ص، ص . 21، 22.

قضائية أو أية سلطة أخرى مختصة، بسبب ارتكابه جريمة جنائية، ليتلقى رعاية من شأنها أن تيسر عملية إعادة تكييفه الاجتماعي[1]»، و هو تعريف يحدد قانونيا الإجراءات الواجب اتخاذها و التعامل بها مع الحدث المنحرف. و سنحاول بعد هذا التعرف على المفهوم النفسي لانحراف الأحداث.

3-2 المفهوم النفسي لانحراف الأحداث:

ترتكز الدراسات النفسية في تحليل الإنحراف على الحدث المنحرف كفرد قائم بذاته و تحاول التوصل من خلال دراسة شخصيته و تكوينها و طبيعة القوى الفاعلة فيها إلى اكتشاف الأسباب النفسية التي دفعت به إلى الانحراف و بذلك تعددت الآراء و الاتجاهات بين علماء النفس تبعا للمنطلق المذهبي لكل منهم.

فالعالم النفساني "**سيريل بيرت**" Cyril Burt يعرف الجنوح بأنه: « حالة تتوافر في الحدث كلما أظهر ميولا مضادة للمجتمع لدرجة خطيرة تجعله أو يمكن أن تجعله موضوعا لإجراء رسمي »[2]. و حسب أنصار مدرسة التحليل النفسي فيعرف الحدث المنحرف بأنه: « الحدث الذي تتغلب عنده الدوافع الغريزية و الرغبات على القيم و التقاليد الاجتماعية الصحيحة »[3]. و يرى علماء النفس بأن المنحرف بوجه عام أكثر انبساطية و اندفاعية و أقل سيطرة على الذات من غيره. أو هو أكثر عدوانية و انهزامية و تدميرا، و لا يخشى الفشل و الهزيمة أو لا يهتم بالمعايير و القيم المعتادة، كما أنه أقل خضوعا للسلطة و له مشاعر متضاربة و هو يشعر بأنه غير مرغوب فيه، أو غير معترف به.

و يبدو العالم **أوجست أوكهورن** أكثر بساطة و أوفر إيضاحا فيما يتعلق بتحليله للإنحراف. حيث يرى بأن الحدث المنحرف في بداية أمره يكون كائنا حيا لا اجتماعيا يطلب إشباع حاجاته الغريزية إشباعا بدائيا مباشرا دونما اهتمام بالعالم المحيط به[4].

و بشكل عام يمكن القول بأن علماء النفس يعتبرون الانحراف حالة عرضية مؤقتة تنجم أساسا عن عدم أو سوء في التكيف هذا الأخير يسبب عدم إشباع المتطلبات بالطرق السليمة والمتعارف

---

[1] عبد القادر قواسمية –مرجع سابق- ص، 61.

2 نوار الطيب-مرجع سابق- ص، 9.

3 محمد عبد القادر قواسمية-مرجع سابق-ص، ص. 62، 63.

4 بختي بن الشيخ. التفكك الأسري و انحراف الأحداث. بحث مقدم لنيل شهادة الماجستير في علم النفس. معهد علم النفس. جامعة الجزائر. 1990. ص، 21.

عليها، مما يدفع البعض ممن لم تشبع رغباتهم إلى استخدام وسائل منحرفة لإرضاء تلك المتطلبات.

3-3 المفهوم الاجتماعي لانحراف الأحداث:

يلاحظ تعدد الدراسات الاجتماعية من حيث منطلقاتها و آرائها، و لكنها تتفق على أن الانحراف ظاهرة اجتماعية تخضع في شكلها و أبعادها إلى قوانين حركة المجتمع. فهي لا تهتم بالحدث المنحرف كفرد، بقدر ما تركز جهدها على مجمل النشاط المنحرف.

و الإنحراف بهذا هو ضرب من السلوك الُمقعلَّ م ناتج عن فشل السيطرة الاجتماعية مما نتج عنه سلوك خارج عن قواعد الجماعة الاجتماعية، حيث يبدو سلوكا غير متوقع من قبلها، فعلماء الاجتماع إذن يرون بأن الانحراف ينشأ من البيئة الاجتماعية دون أي تدخل للعمليات النفسية المعقدة التي تلعب دورها على مسرح اللاشعور، و هم بذلك يصنفون الأحداث المنحرفين على أنهم ضحايا ظروف خاصة سادها عدم الاطمئنان و كذا الاضطراب الاجتماعي لأسباب مختلفة كالانخفاض الكبير في المستوى المعيشي لهم.

حسب **دوركايم** فإن الحدث المنحرف من المنظور الاجتماعي هو الذي تصدر عنه أفعال منحرفة عن النموذج السليم، تلك الأفعال التي إذا ارتكبها الكبار فإنهم يعاقبون عليها كمجرمين. و يشبه **دوركايم** ذلك النموذج السليم بشخصية ذهنية مجردة تصل إلى تكوينها بالجمع بين أشد الخواص النوعية عموما، و بين أشد الصور انتشارا لدى أفراد النوع[1]، أي حدث متكامل في نموه النفسي و الجسدي و العقلي حيث يستطيع التكيف مع جماعته الأسرية و المدرسية و المهنية و جماعات اللعب و غيرها في حدود ما تفرضه القوالب الاجتماعية الأساسية في علاقته مع الآخرين من جهة، و في تصرفاته الذاتية من جهة أخرى، و لهذا فإن مضمون الانحراف يمكن أن يتسع ليشمل أنماطا تبتعد بدرجات متفاوتة عن النموذج المتوسط الذي حدده **دوركايم**.

إذاً فانحراف الأحداث يشير إلى السلوك الذي يخرجون به عن قواعد و توقعات الآخرين في المجتمع و الذي يفرض عليهم- و على كل من يخرج عليه- المعارضة و اتخاذ التدابير اللازمة أي أن الانحراف ليس صفة للسلوك، و إنما هو ناتج عن استجابة الآخرين للقائم به في

[1] محمد طلعت عيسى- مرجع سابق- ص، 49.

موقف التفاعل، فالمنحرف يعتبر كذلك عندما يراه الآخرون كذلك. و لعل هذا ما يدعو إلى التساؤل لا بل حتى تشكيك البعض في مصدر هذه التسمية الانحرافية لسلوك دون آخر و هذا ما سنحاول تناوله من خلال البحث في مصدر هذه التسمية.

4- مصدر التسمية الانحرافية:

انتقد **هوارد بيكر** Howard Baker كثيرا من علماء الاجتماع الذين سبقوه لأنهم لم يتشككوا في صفة **انحرافي** التي تطلق على السلوك المنحرف، بل كانوا ينظرون إليها كمعطى As a given و بذلك يوافقون مسبقا على قيم الجماعة التي صنعت هذا الحكم، و انطلاقا من هذا النقد قام **بيكر** بتعريف الانحراف و المنحرفين، فذهب إلى أن الجماعات الاجتماعية تخلق الانحراف بواسطة صبغ القواعد على من ينتهكونها و يصبح بالإمكان تسميتهم بالخارجين عنها. و لذلك فالانحراف لا يعتبر خاصية يقوم بها شخص مذنب، فالمنحرف هو الشخص الذي طبقت عليه هذه التسمية بنجاح، و السلوك الانحرافي هو السلوك الذي أعطاه الناس هذا الاسم[1] و يشير **إبراهيم عثمان** إلى أن هذه النظرة للانحراف تقوم على أساس مفهوم الوسم بالوصمة* و قد أخذ البعض بهذا المدخل في تناول الانحراف لدرجة يعرف فيها **هوارد بيكر** المنحرف بمن تم وسمه بهذه الوصمة، و يجعل هذا الأساس الذاتي من الانحراف مسألة نسبية يعتمد فيها على وجهات النظر، فقد يعتبر تعاطي الحشيش انحرافا من قبل من لا يتعاطونه و محاربيه، بينما يرى المتعاطون بأن المشكلة في محاولات منعهم و التعدي على حرياتهم[2]، و لذلك يمكن القول بأن تعريف فعل معين بوصفة انحرافا مسألة نسبية تتحدد بالنظر إلى المقاييس التي على أساسها عَرَّف الناس هذا السلوك، و لذلك فإن ما يكون انحرافا من منظور معين قد يمثل جوهر السلوك المتفق عليه من منظور آخر.

و يرى البعض بأن الوصم بالانحراف قد يكون من مسببات الانحراف و استمراره فإذا وُصف شخص بنوع من الانحراف فإن هذا سيؤثر في تصوره لنفسه بما وَصَمه به الآخرون، فيتصرف كمنحرف سواء كان هذا كوسيلة دفاعية أو هجومية، أو كتكيف مع الوضع الاجتماعي، مما يؤدي في النهاية إلى تمثله للدور الذي ألصقته الجماعة به

[1] إبراهيم عثمان. مقدمة في علم الإجتماع. دار الشروق للنشر و التوزيع 1999. ص، 307.

* و يمثل مفهوم الوصمة Stigma مفهوما محوريا في هذه النظرية إلى درجة أن كل منحرف يعتبر موصوما، سواء بسبب خصائص بدنية أو لعيوب شخصية كضعف الإرادة.

2 إبراهيم عثمان –مرجع سابق- ص، 307.

و الاستمرارية فيه، و قد تعلَّق الوصمة بحياة الإنسان حتى و لو ارتد عنها، فيبقى أثرها في حياته و علاقاته و يتصرف بناءً على هذه الصورة التي كوَّنها عن ذاته ويصعب عليه العودة إلى سلوكه الطبيعي[1]، و المشكلة هنا أن الانحراف في هذه الحالة لا يقوم بالضرورة على هذا أساس فعل ارتكبه الإنسان، و إنما على أساس حكم الجماعة على الفرد. و معنى ذلك أنه قبل أن ينظر إلى فعل باعتباره انحرافا و قبل أن تصنف أية فئة من الناس على أنها منحرفة ينبغي أن يقوم شخص ما بصنع القاعدة التي تحدد الفعل على هذا النحو، فالأفعال لا تكون ضارة أو مؤذية في حد ذاتها، حتى لو كان الفعل ضارا بالمعنى الموضوعي فإن هذا الضرر يحتاج إلى أن يكشف و أن شيئا ما ينبغي أن يتم بصدد هذا الفعل، و لا يمكن أن يحدث ذلك إلا إذا ظهر شخص يُلفت نظر الجمهور إلى هذه المسائل و يوفر الدفعة اللازمة لتسيير الأمور، و يوجه الطاقات و التوجيه السليم الذي يؤدي إلى صنع القاعدة، و بمجرد أن تتم صياغة القاعدة يمكن تطبيقها في ظروف معينة على أشخاص بعينهم.

و من جهة نظر أخرى[2] يرى **بورون** و **بوريكو** أن من الخطأ معالجة الانحراف انطلاقا من أنه مجرد تناقض بين المعايير و القيم، بل يجب كذلك ربطه بغموض تلك المعايير و القيم، و بعبارة أخرى تعددها، و من بين الأمثلة العديدة التي يقدمانها لإيضاح ما يريدان قوله ما يلي: "المراهق الأبيض" من الطبقة الشعبية التي تعيش في الأكواخ، تتجاذبه معايير و قيم أهله و مدرسته و العصابات أو مجموعات الرفاق التي تتكون و ينفرط عقدها وفقا للقاءات على طول الطرقات...إلخ، أي أنهم ينتسبون لولاءات متعددة و لا يمتلكون مرجعا شرعيا صريحا و وحيد الجانب، حينئذ تظهر الهامشية* و كأنها ثقافة تحتية يلجأ الفرد المنحرف إليها لكي يحمي نفسه، لكن هذه الثقافة التحتية تكون متجسدة في مجموعة العصابة مثلا و تتشكل عبر اختلال البيئة الاجتماعية أي الطبيعية كالعائلة مثلا.

و رغم ما سبق طرحه إلا أنه يمكن القول أن المعايير أو القواعد -خاصة القانونية- هي مدعمة أساساً من قبل كل أعضاء المجتمع تقريبا، و من ثمة فإن السلوك موضع النظر يعتبر أساسا لسلامة و أمن و رفاهية المجتمع ككل، بينما تعتبر المعايير المتضمنة في القوانين الأخرى -كقانون العصابة مثلا- ذات تدعيم أقل،

[1] سميرة أحمد السيد. مصطلحات علم الإجتماع. مكتبة الشقري. اللمملكة العربية السعودية. 1997. ص، 52.

2 ر. بورون و ف. بوريكو. المعجم النقدي لعلم الإجتماع. ترجمة: سليم حداد. ديوان المطبوعات الجامعية. الجزائر. 1986. ص، 217.

* الهامشيون و هم من ينتسبون إلى ولاءات متعددة في آن واحد و لا يمتلكون مرجعا صريحا. أنظر: ر. بورون و ف. بوريكو. –مرجع سابق- ص، 217.

فالاعتراف الذي تقدمه لأعضائها غير مُرضٍ « و لا يشكل سوى تعويض عن خسارة»[1]، كما يجب التأكيد على أن مفهوم الوصمة يشكل خطورة على المجتمع خاصة و أنه قد يؤدي إلى استمرار الانحراف.

ثانيا: مظاهر الانحراف و أنواع الأحداث المنحرفين:

1- مظاهر الإنحراف:

انطلاقا من الخطورة التي تشكلها ظاهرة انحراف الأحداث بما تثيره من اضطراب في العلاقات الإنسانية و خروج عن القيم و العادات السائدة خاصة في ظل استفحال هذه الظاهرة، نجد من الضروري البحث في أهم المظاهر التي يتخذها انحراف الأحداث للتعرف على تلك المظاهر و أكثرها تهديدا للمجتمع و لقواعد السلوك المقررة فيه للبحث في أسبابها و بالتالي وضع العلاج المناسب لها، و يرتبط تحديد مظاهر الانحراف لدى الأحداث ارتباطا وثيقا بتحديد مفهوم الحدث المنحرف و الذي يتضمن من ارتكب الفعل المنحرف و المُعرَّض للانحراف، و انطلاقا من هذا يمكن تحديد أهم مظاهر الانحراف لدى الأحداث في الحالات التالية:

- السرقة: تعرف على أنها الاستحواذ أشياء الغير لإشباع حاجة من الحاجات التي لا يتمكن الفرد من إشباعها داخل الأسرة، أو الاضطرار إلى مجاراة أصدقاء السوء و ضغوطهم عليه للإنفاق فلا يتمكن من الحصول عل ذلك بطرق شرعية و هو ما يضطره إلى السرقة[2]، و يعتبر البعض بأن السرقة هي من أكثر السلوكات إقلاقاً لدى الأهل و قد دلت الإحصائيات على أن 25000 طفل يذهبون إلى مراكز إعادة التربية بسبب السرقة و التي من أسبابها لدى الأحداث:

أ- للتعويض عما ينقصهم بسبب فقرهم و عدم توفر مال لديهم لشراء ما يحتاجونه، و لا وجود لإمكانية أخرى لتحقيق ذلك فيقومون بسرقة ما لم يتمكن أهلهم من توفيره لهم[3].

[1] المرجع السابق .ص، 218.

[2] فوزي محمد جبل –مرجع سابق- ص، 115.

[3] شيفر ولمان. سيكولوجية الطفولة و المراهقة: مشكلاتها، أسبابها و طرق علاجها. ترجمة: سعيد حسني العزة. مكتبة دار الثقافة للنشر و التوزيع (د.ب). 1999. ص، ص. 289، 290.

ب- حب تقليد الآخرين كالأصدقاء أو الأولياء أو غيرهم ممن لهم التأثير على حياة الحدث.

ج- استحسان مثل هذا السلوك من قبل الأهل.

- الكذب المرضي: و يهدف من ورائه الحدث غالبا إلى تغطية أخطائه أو مخالفاته، و ينشأ بسبب تعَوُّد الطفل على الكذب و اختلاق الحيل و المبررات و الأكاذيب بشكل مستمر من أجل تحقيق مصلحة ما.

- الفشل الدراسي و الهروب من المدرسة: حيث ترتفع نسبة الأحداث من بين الفاشلين و المنقطعين عن المدرسة و يرجع **محمد فوزي جبل**[1] انقطاع أو هروب الطفل من المدرسة لأسباب منها:

1. عدم مواكبة المنهج الدراسي لقدرات التلاميذ أو قسوة المعلمين.
2. غياب أنشطة مدرسية ترويحية تتيح للتلاميذ الترويح عن انفعالاتهم.
3. البلادة و عدم وجود الدافع للتحصيل فيشعر بالنقص بين أقرانه فلا يستطيع مواصلة الدراسة.
4. طموح و ضغوط الآباء لالحاق أبنائهم بنوع من التعليم لا يتناسب مع قدرات أبنائهم فيؤدي إلى القلق و الإحباط.
5. عدم توافر الإمكانيات المادية المناسبة لمتابعة الدراسة و الاضطرار للعمل لمساعدة الأولياء مما يؤدي إلى هروبهم.

- ممارسة جمع أعقاب السجائر و مخالطة المعرضين للانحراف أو المشتبه فيهم.

- التخريب و الشغب و الخطورة على الأمن و التزييف.

- الهروب من المنزل.

- السلوك الجنسي المنحرف كهتك العرض.

- تعاطي المخدرات و المسكرات و الإدمان و كذا التدخين.

- الضرب و الجرح العمد[2].

[1] فوزي محمد جبل –مرجع سابق- ص، ص. 115، 116.

[2] حامد عبد السلام زهران. الصحة النفسية طرق العلاج. ط2. عالم الكتب. (د.ب).(د.ت). ص، ص. 528، 529.

و يجب الإشارة إلى أن هذه الأشكال قد تترابط فيما بينها و يمكن أن تؤدي ممارسة إحداها إلى التورط في الأخرى مثلا الإدمان على المخدرات يؤدي إلى السرقة بهدف الحصول على المال بشرائها و أحيانا إلى الاعتداء - أو حتى القتل- بقصد السرقة، و إلى التجرؤ على المحارم نتيجة الإضطراب العاطفي و الضياع الذهني الناجمين عن تناول المخدر و هكذا[1]، و يذهب **مصطفى حجازي** إلى حد التفريق بين مظاهر انحرافية خاصة بالمجتمعات المتقدمة و أخرى خاصة بالمجتمعات المتخلفة عنها حيث يقول: « أنه و في ظل الازدياد الملحوظ في نسبة أعمال العنف عند الصغار الجانحين في أكثر المجتمعات تقدما من الناحية التقنية و الاجتماعية، ابتداء بالسويد و انتهاء بالولايات المتحدة الأمريكية، و في الوقت نفسه تكثر عند المنحرفين الصغار في البلدان النامية جنح الَعوز - السرقة من أجل الأكل أو التنقل...الخ- و التي تتصف أساسا بطغيان طابع البؤس عليها»[2]، و من خلال هذا التفريق يتضح بأن الانحراف في المجتمعات المتخلفة هي ذات طابع حركي أكثر منها ذات طابع تقني أو احتيالي كما هو الحال في المجتمعات المتقدمة. و يرى **جان شازال**[3] أنه من الطبيعي أن تزداد كنتيجة لهذا الأمر، الجرائم ذات الطابع الأخلاقي و كذلك حوادث الصدام التي كثيرا ما تؤدي بحياة الناس، أو تصيبهم بجراح نتيجة عدم احتراز السائقين الأحداث، و لعل هذا ما جعل البعض[4] يربط بين أنواع الانحرافات لدى الأحداث و بين الاستعدادات الخاصة لديهم و كذا أوضاع البيئة التي يعيشون فيها.

2- أنواع الأحداث المنحرفين:

و من خلال تحديد أهم المظاهر لانحراف الأحداث يمكن الحديث عن أنواع الأحداث المنحرفين، و لو أن هذا ليس بالأمر السهل نظرا أيضا للاختلاف في أوجه النظر في ضبطها و رغم هذا فهناك عدة تقسيمات و ارتأينا أن نعتمد أحدها لأنه أكثر ضبطا، و يمثل نقطة التقاء بين كثير من تلك التقسيمات، و هو التقسيم الذي وضعه **منير العصرة**[5] في كتابه: «انحراف الأحداث و مشكلة العوامل» حيث صنف الأحداث المنحرفين إلى الأصناف التالية:

---

[1] عبد الغني الديدي –مرجع سابق- ص، 125.

[2] مصطفى حجازي. الأحداث الجانحون: دراسة ميدانية نفسانية إجتماعية. درا الطليعة. بيروت. 1995. ص، 68.

[3] جان شازال. الطفولة الجانحة. ترجمة: أنطوان عبده. دار منشورات عويدات. بيروت. (د.ت). ص، 12.

[4] عبد الغني الديدي –مرجع سابق- ص، 125.

[5] منير العصرة –مرجع سابق- ص، ص. 28، 29.

2-1. **الأحداث المنحرفين**: أي الذين يرتكبون أفعالا وضع له القانون عقوبة معينة، أو بعبارة أخرى الأحداث الذين يرتكبون الجرائم التي ينص عليها قانون العقوبات و القوانين الجنائية الأخرى، دون إمكانية مساءلتهم قانونيا عما صدر منهم لعدم بلوغهم السن القانونية.

2-2. **الأحداث المعرضون للانحراف**: و ينقسمون حسبه إلى ثلاثة أقسام هي:

- **الحدث المتشرد**: هو الذي لا عائل له، و ليست له وسيلة مشروعة للتعيُّش و لا مأوى يأوي إليه.
- **الحدث المشكل**: هو الحدث الذي يعاني مشاكل سلوكية و أخلاقية و نفسية، و يدخل في نطاق هذا القسم الحدث الذي يأبى الطاعة و الخضوع للنظام و الحدث المارق من سلطة أبويه، و الذي يهرب من المدرسة أو يتعمد إلحاق الضرر بنفسه أو الكذب المَرضي، مما يمثل خروجا عن المعايير الاجتماعية و التربوية دون أن يوضع تحت طائلة القانون.
- **الحدث في خطر**: هو الحدث الذي يفتقد الرعاية لسبب من الأسباب، أو يتعرض لعدوى مخالطة غيره من المنحرفين أو يتردد على الأماكن التي تعتبر مرتعا للانحراف و المنحرفين.

2-3. **الحدث فاقد القوى العقلية**: يخرج هذا القسم من الأحداث من طائفة الأحداث المنحرفين فلا تنطبق عليه التشريعات الخاصة بالأحداث العاديين، و يرى التشريع بشأنه إذا ثبت ارتكاب أحد أعضائه سلوكا منحرفاً يعاقب عليه القانون، ضرورة إيداعه في أحد المراكز الخاصة بالأمراض العقلية.

و هناك من يرى[1] بأن عملية تصنيف السلوك المنحرف طبقا لأي نمط ليست بالعملية السهلة، ذلك لأن الواقع يبين أن قليلا من الأفراد يمكن تحديد نمطهم، بينما الأغلبية قد ينطبق عليها أكثر من مجرد نمط واحد، مما قد يدفع للقول بأن هذا التقسيم إلى أنواع - أو أنماط - إنما هو تقسيم مصطنع لا يقصد منه سوى تسهيل الدراسة، كون السلوك المنحرف سلوك معقد متداخل و تتفاعل فيه عدة عوامل بحيث يصعب عزل هذه العوامل عن بعضها البعض، وهو ما سيتضح أكثر من خلال استعراض أهم النظريات المفسرة للإنحراف.

[1] عبد الحميد محمد الشادلي. الصحة النفسية و سيكولوجية الشخصية. المكتبة الجامعية. الإسكندرية. 2001. ص، ص. 179، 180.

ثالثا: النظريات المفسرة لانحراف الأحداث:

تعتبر النظرية جزء أساسيا من الحقيقة الواقعية في حياتنا اليومية، و هي الأساس الكامن وراء تفسير كل فرد لأفعاله و مشاهداته اليومية لمختلف الظواهر، فالنظرية إذن هي عملية تنظير الأفراد لواقعهم البيئي و الاجتماعي في إطار مجموعة من الأفكار و الإيديولوجيات و كذا التجارب التي تفسر الحقيقة التي يعيشون فيها[1]، و لعل هذا ما يدعونا إلى إلقاء نظرة على مختلف النظريات التي تناولت موضوع الانحراف، الذي استقطب اهتمام مختلف المجالات المعرفية كعلم الاجتماع و علم النفس و القانون و حتى البيولوجيا مما يفسر كثرة الدراسات و تعدد الاتجاهات النظرية التي تناولته و التي سنحاول التعرض لها بشيء من التفصيل.

1- النظرية البيولوجية: يرى أصحابها أن التكوين البيولوجي للفرد بمثابة المحدد الرئيسي للانحراف، حيث يرون أن هناك خصائص جسمية و سمات شخصية و جينات وراثية معينة تميز المنحرفين و تجعلهم يختلفون في أشكالهم و طريقة تفكيرهم عن الأفراد الطبيعيين، فهم في رأي هذه النظرية يتميزون بقامة قصيرة و جباه ضيقة و آذان كبيرة و أيدي طويلة و شعر كثيف في أجسامهم، كما يعتقد هؤلاء أن أجسام المنحرفين بذلك الشكل تعود إلى مرحلة تاريخية قديمة تشبه الإنسان الحفري القديم[2]، و تعتبر مدرسة **لومبروزو** من أهم الإطارات الفكرية التي زكت هذا الاتجاه، و قد نادت هذه المدرسة إلى الربط بين بعض المميزات الجسمية أو الخُلقية و خاصة في الوجه و الجمجمة و بين أنواع من النقص العقلي أو الاضطرابات الخلقية و أشكال الانحراف، و ترتكز نظرية **لومبروزو** على محور الحتمية البيولوجية بشكل واضح و لأجل ذلك تعارضت تفسيراته تلك مع التفسير الكلاسيكي القائم على حرية الإرادة، و مذهب المنفعة و هو بهذا يُ جَبر على الانحراف و لكن بدرجات متفاوتة[3]، انطلاقا من أن المجرم - أو الحدث المنحرف - بالتكوين هو إنسان يعاني من انحطاطية وراثية تجعله غالبا مصابا بعيوب مورفولوجية جسمية ظاهرة، و باضطرابات وظيفية في أجهزته الداخلية، و بخلل في بعض إفرازات الغدد الصماء و الدرقية على وجه الخصوص[4].

[1] طلعت ابراهيم لطفي، كمال عبد الحميد الزيات. النظرية المعاصرة في علم الاجتماع. دار غريب. القاهرة. 1999. ص، 14.

[2] سلوى عبد الحميد الخطيب –مرجع سابق- ص، 172.

[3] محمد سلامة، محمد غباري –مرجع سابق- ص، ص. 35، 36.

[4] Gustare Nicolas Fisher. La dynamique sociale, violence, pouvoir, changement. Dunod. Paris. 1992. P61.

لكن قُدمت أدلة لهدم النظرية البيولوجية حيث وُجد أن تلك الصفات التي وسم بها المجرمون توجد بين طلاب الجامعة و رجال الجيش، فهي صفات لا تعني المجرمين أو المنحرفين فحسب، كما يلاحظ فشل المحاولات التي استهدفت إيجاد علاقة سببية بين اختلال توازن الغدد الصماء و النزعة الانحرافية، إذ توجد مظاهر متشابهة في الدماغ و في الغدد الصماء بين المجرمين و بين الأسوياء[1] وبذلك فقدت هذه النظرية قيمتها كنظرية علمية قادرة على تفسير أسباب الانحراف، رغم أنها خدمت و لفترة طويلة النظام الرأسمالي، حيث جندها لتفسير الفروق الاقتصادية و الاجتماعية بين مختلف الطبقات معتبرا إياها مجرد فروق في إمكانياتهم الفطرية و استعداداتهم[2].

كما أن مجرد الحكم على الأفراد انطلاقا من اعتبارات وراثية و جسمية هو في حد ذاته خاطئ لأنه ينفي تواجد حرية الاختيار لدى من له تلك السمات الموصوفة فكأنه سجين تلك الإعتبارات أو بعضها على الأقل، مما يفتح المجال لظهور تفسيرات أخرى للسلوك الانحرافي تعارض النهج البيولوجي، و من بينها التفسير السيكولوجي و الذي سيأتي الحديث عنه فيما يلي:

2- **النظرية النفسية (السيكولوجية)**: يقوم هذا الاتجاه أساسا على رد السلوك المنحرف إلى أسباب تتعلق بالتكوين النفسي للفرد، أي على البعد الذاتي مُركِزة جهودها على فهم شخصيته و القوى الفاعلة فيها، و الإنسان المنحرف حسب هذا الإتجاه هو إنسان مريض نفسيا، فهو يتصف بالعنف و الشدة و الاندفاع الراجع لتجارب و مواقف نفسية مر بها الفرد في مرحلة طفولته أو بقايا عقدة أوديب* أو عقدة إلكترا**، و تعرضه لمواقف جنسية مؤلمة في مرحلة الصغر و هذا يشكل الأساس النظري لإحدى أقوى النظريات النفسية و هي **نظرية فرويد**: و هي من أوسع الاتجاهات النفسية انتشارا[3]، و أشدها وقعا في ميدان التحليل النفسي، و ترجع السلوك المنحرف إلى الصراع القائم بين مكونات الشخصية و المتمثل في **الهو** أو **الذات**

[1] عبد الرحمان عيسوي. سيكولوجية الجنوح. دار النهضة العربية. بيروت. 1984. ص، 45.

[2] سلوى عبد الحميد الخطيب. –مرجع سابق- ص، 173.

* نسبة إلى أوديب و هو ابن ملك روت عنه الأسطورة اليونانية أنه قتل أباه و تزوج من أمه دون أن يعلم، و بعد أن اتضحت له الحقيقة فقأ عينيه و قضى بقية أيام حياته تائها.

** و هي مصطلح يستعمله فرويد ليدل به على تعلق البنت بأبيها مع غيرتها من أمها، و هذا التعلق قد يكبت و يخفى بطرق مختلفة، و هو مقابل مركب أوديب عند الصبيان. أنظر: فاخر عاقل –مرجع سابق- ص، 39.

[3] فاخر عاقل –مرجع سابق- ص، 38.

و **الأنا**، و **الذات الأعلى** أو **الأنا الأعلى**، هذا الصراع الذي ينتهي بخضوع الذات، و الذات العليا لرغبات الهو، و يرجع السلوك المنحرف إما إلى عجز الأنا في تكييف الميول الفطرية مع متطلباته أو كبتها و إخمادها في اللاشعور، و إما إلى انعدام وجود الأنا الأعلى أو عجزها عن أداء وظائفها.

فعلماء التحليل النفسي[1] ينظرون إلى مشكلة انحراف الأحداث من جوانبها الفردية غالبا، فهم يخضعونها إلى الاتجاه التحليلي العام فمثلا رأى **إيكورث** أن الهرب عند الجانحين يعتبر حالة هروبية من العقاب، كما يقرر بأن سوء تكوين الذات العليا - و هي بمثابة الضمير الجمعي عند فرويد - عند الفرد تعتبر سببا من أسباب الانحراف بينما **كبت فريد لاندرفيُ** رجع الانحراف عند الأحداث إلى اضطراب تكوين الأنا عند الحدث، و بالنسبة لـ **فرويد** فإن الإنسان المنحرف هو إنسان لم يستطع أن ينمي قدرا كافيا من الضمير في شخصيته بحيث لا يستطيع السيطرة على نزعاته الغريزية، لذلك يضع و تلامذته أهمية كبيرة على مرحلة الطفولة و علاقة الآباء بالأبناء فيها، فالشدة الزائدة أو التساهل الزائد أو الإهمال كلها تؤثر سلبا على شخصية الفرد[2]، فالطفل يمتص كل ما لدى الوالدين من قيم و اتجاهات و أساليب سلوكية، و يتبعها و يكون سلوكه المنحرف تحقيقا لقيم منحرفة يقرها الوسط المنحرف الذي ترعرع فيه، لذا فنشأة الطفل نفسيا و رعايته في المرحلة الأولى من حياته لها أثر بالغ في تاريخه السلوكي فيما بعد، فإذا لم يؤدها الوالدان - تلك المسؤولية - أو من يقوم محلهما على أسس سليمة من الصحة النفسية، فإنها ستؤدي به إلى خطر الانحراف مستقبلا، فالمعاملة القاسية التي يتلقاها الحدث و خاصة من والديه تولد لديه الرغبة في الانتقام و التشفي، كما أن التساهل الزائد معه يولد لديه شخصية ضعيفة غير قادرة على مواجهة الأمور حتى البسيطة منها[3]، و هي أمور و إن دلت على شيء إنما تدل على أهمية مرحلة الطفولة و خطورتها في الوقت ذاته، انطلاقا من أنها الأساس الذي ستنبني عليه شخصية الفرد فيما بعد، و بمقدار ما تمر بسلام و بتوافق و صحة نفسية بقدر ما ينمو الحدث نموا سليما و تتكون شخصية مستقبلية سليمة.

و بصفة عامة يمكن القول بأن النظريات النفسية -خاصة نظرية التحليل النفسي - قد أقامت للفكر مجالا خصبا لدراسة خبرات الطفولة المبكرة و أثرها في السلوك اللاحق،

[1] صالح علي الزين، زينب محمد زهري. –مرجع سابق- ص، 214.

[2] هاني محمد توفيق. الأحداث بين الفراغ و الجريمة: الأسباب و العلاج. مجلة الشرطي. العدد السابع. السنة الحادية عشر. نوفمبر 1998. ص، 27.

[3] علي محمد جعفر –مرجع سابق- ص، 52.

فساعدت بذلك على معرفة دوافع السلوك المنحرف مما سمح بوضع خطط و أساليب علاجية قائمة على أساس التوجيه و قد أدى ذلك منطقيا إلى الاهتمام بدراسة السلوك المنحرف لدى الطفل بالتركيز على الخصائص النفسية له، هذا التركيز في حد ذاته يعد واحداً من الانتقادات التي قدمت إلى النظريات النفسية، إضافة إلى انتقادات أخرى[1] قدمت لها و للنظرية البيولوجية على حد سواء و أهمها:

- أن الاختبارات الجسمية و النفسية ليست دقيقة و صحيحة دائما، فقد تقود إلى اعتبار أو تصنيف بعض الأفراد كمنحرفين و هم ليسوا كذلك بالفعل، فهي بمثابة إصدار لأحكام مسبقة على الأفراد.
- أنها تفترض وجود علاقة أكيدة بين الخصائص الجسمية أو النفسية و الانحراف و هذا شيء غير مؤكد فعلا، بل هو مجرد افتراض.
- هناك دراسة أجريت على مجموعة من الشباب للكشف عن سمات الانحراف لديهم و أظهرت النتائج أن 60% من عينة الدراسة لديهم سمات الانحراف، و قد حاول العلماء متابعة هؤلاء الأفراد لمدة عشرين عاما لمعرفة مدى انحرافهم في المستقبل، فوجدوا أن 20% فقط منهم انحرفوا بالفعل، أما الباقي فلم ينحرفوا مما يعني أنه من الخطأ إصدار أحكام مسبقة على الأفراد انطلاقا من أشكالهم الخارجية لأنها كثيرا ما لا تعكس ما بداخلهم.

3- النظرية الاجتماعية: هي اتجاه نظري يتخذ منحى آخر في تفسيره للسلوك الانحرافي، حيث يجعل الانحراف موضوعا و ظاهرة اجتماعية من ظواهر المجتمع الإنساني و هو ما جعل **دوركايم** يصفها بالظاهرة الطبيعية و الاعتيادية لكونها تمس كل المجتمعات و في كل الأزمنة[2]، و هي تخضع في شكلها و أبعادها لقوانين حركة المجتمع، فهي لا تركز اهتمامها على الحدث المنحرف بقدر تركيزها على مجمل السلوك المنحرف الذي يصدر عنه - أو عن المجرم على حد السواء - و تذهب معظم النظريات الاجتماعية إلى أن الانحراف أمر يتعدى النشاط الفردي بدوافعه السوية منها و المَرضية، و لا يمكن فهمه إلا من خلال دراسة بنية المجتمع و مؤسساته مع عدم إنكار أنه بالإمكان أن يكون للعوامل الذاتية لدى المنحرف دورها، و مع هذا يبقى تحديد الانحراف في الأصل أمرا اجتماعيا، مما يجعل علم الاجتماع يحتل مكانة رئيسية في ذلك و لا يمكن بدون

[1] سلوى عبد الحميد الخطيب –مرجع سابق – ص، 173.

[2] مصطفى حجازي. الأحداث الجانحون: تأهيل الطفولة غير المتكيفة. دار الفكر اللبناني. بيروت. 1995. ص، 67.

مساهمته فَهُمهذه الظاهرة فَهمًا شاملا و مقبولا، كون دراساته كانت تهدف إلى الكشف عن القوانين التي تحكم العلاقة بين الجريمة و عناصر البيئة الاجتماعية كالظروف الاقتصادية و السياسية و الإيكولوجية و التركيب الطبقي للمجتمع و التعليم و الثقافة و وسائل الإعلام و الدين و الأسرة و الهجرة...إلخ.

1-3. نظرية العوامل المتلازمة: و تسمى أيضا نظرية العوامل السائدة، و هي من النظريات الاجتماعية الهامة في تفسير الانحراف اجتماعيا، و هي أولى المحاولات في هذا المجال، و قد انتشرت هذه الطريقة بشكل واسع في الدراسات و الأبحاث الاجتماعية التي اهتمت بدراسة ظاهرة الانحراف بصفة عامة، و قد اعتبرت العوامل المؤدية للانحراف عوامل ملازمة له، و أن هذا التلازم إنما هو دليل على العلاقة السببية[1]، و يتم وضع تلك العوامل في قائمة* و هناك من حاول إدخال بعض التمايز في طريقة تدخل العوامل الاجتماعية المؤدية للانحراف، كما فعل **شومبار ديلو** و الذي صنف عوامل المحيط المؤدية للانحراف إلى عوامل أولية و أخرى ثانوية، و تتبع العوامل الأولية من المحيط ذاته مثل: العوامل الاقتصادية من أزمات اقتصادية و ازدياد أفراد الأسرة مع دخل ثابت...الخ، و كذا العوامل البيئية الحيوية و التي قسمها بدورها إلى قسمين هما: المحيط المادي البيولوجي، و يتضمن: المناخ الجغرافي و رداءة السكن...إلخ و المحيط الحيوي الاجتماعي و الذي يتضمن: كثافة المساكن، التجمعات البشرية و الانفصال بين الطبقات، هذا عن العوامل الأولية للمحيط، أما العوامل الثانوية فهي عبارة عن حاجات ولدتها العوامل الأولية[2]، و يعتبر الباحث أن أيّاً من هذه العوامل سواء أُخِذ بمفرده أم في تفاعله مع غيره إنما يؤدي إلى الانحراف.

و يبدو من خلال هذه النظرية أنها لا تُدخِل المنطلق الفردي في تفسيرها للانحراف، بل تقتصر على المنطلقات الاجتماعية، و هذا يعد جانبا من القصور لأن الانحراف لا يُفسَّر من تلك المنطلقات فقط، كما يُعاب على هذه النظرية أنها متحاملة على الفقراء، حيث تقوم بعزل الطبقات الاجتماعية الأكثر حرمانا و بؤسا في المجتمع لتستنتج في الأخير الأشكال على مستوى المجتمع الكلي -لا الفردي-، إضافة إلى عدم إمكانية التعميم فهذه العوامل قد تؤثر على مجموعة من

[1] المرجع السابق. ص، 71.

* مثلا قام "فان باملان" بوضع قائمة من 15 عاملا اعتبرها مولدة للانحراف و هي: النشأة في أسرة كبيرة العدد، النشأة كطفل وحيد، النشأة في أسرة غير مكتملة، النشأة بدون تعليم كافي...الخ. أنظر: المرجع السابق. ص، ص. 71، 72.

[2] المرجع السابق ص، 72.

الأفراد في ظروف معينة و لكنها قد لا تؤثر على مجموعة أخرى و في نفس الظروف، فالإطار الاجتماعي السائد له أهمية بالغة، حيث يفقد العامل دلالته إذا لم يوضع ضمن وضعية اجتماعية معينة، منها كان منشأه و فيها يمكن تطبيقه، مما يجعل من الصعوبة بمكان الأخذ بتلك النظرية و تطبيقها بحذافيرها في المجتمعات المحلية، و إنما يجب الاستفادة من بعض ما جاءت به من أساليب و طرق منهجية في البحث.

3-2. نظرية دولارد (نظرية الإحباط) [1]**:** افترض **دولارد** و زملاؤه أن الانحراف - الجريمة بصورة عامة - نتاج لعدم تحقق الأهداف أي الإحباط، هذا الأخير الذي يمكن للمرء عندما يتعرض له أن يتقبل الموقف و يتكيف معه فهو يتعلم و منذ وقت مبكر خلال التنشئة الاجتماعية أن يكبح جِمَاحَ استجابته المنحرفة الواضحة، على أن ذلك لا يعني أن هذه الاستجابات قد تم التخلص منها - و إن تم تأخير حدوثها - أي أن انحرافها عن هدفها المباشر لا يعني إلغاءها تماما. و يشير **دولارد** و زملاؤه أن درجة الحَفز للسلوك المنحرف أي شدة الدافع المنحرف تتباين بشكل مباشر مع درجة عدم تلبية الأهداف المسطرة و كلما زادت أهمية الهدف الذي أحبط كلما زادت درجة إعاقة تحققه، و كلما كان عدد الاستجابات المعاقة كبيرا كلما زادت درجة الإغراء للسلوك المنحرف، و قد تتجمع تأثيرات الإحباطات المتتالية على مَرِّ الزمن بحيث أن بعض الخبرات البسيطة يمكن أن تتجمع لتُحدِث استجابة منحرفة لاُ تحدثها أي خبرة بمفردها، و هذا الافتراض يعني أن تأثير إحباط الأحداث يستمر، و هو افتراض يلعب دورا هاما في جوانب عديدة من هذه النظرية.

و قد تعرضت نظرية **دولارد** و زملائه إلى قَدْرٍ من النقد من وجهة نظر أنه ليس بالضرورة أن تكون كل صور الانحراف نتاج الإحباط، و أن هذه الصيغة ذهبت بعيدا، فالانحراف قد يكون نتاجا لعوامل أخرى، كأن يكون سلوكا آدائيا مثل الذي يتم استئجاره بغرض قتل الآخرين، أو من ينفذ أوامر عُليا كالحالة في الحروب، على أن هذا النقد مردود عليه من وجهة أن فريق جامعة "ييل Yale " (دولار و زملائه) قد استبعدوا العدوان الأدائي من آرائهم إذ لم يكونوا مهتمين بمثل هذا النمط من السلوك، و قصروا اهتمامهم على الانحراف الإستجابي أي الانحراف الناجم عن إعاقة سلسلة من الاستجابات المستثارة.

[1] عزت السيد اسماعيل.سيكولوجية الإرهاب و جرائم العنف.منشورات ذات السلاسل.الكويت 1988.ص، ص. 54، 59 .

و منه يمكن القول أن هذه النظرية تعَتبِر عدم تحقق الأهداف سبب الانحراف لدى الأحداث. هذا الأخير الذي تزداد حدته كلما زادت حدة عدم تحقق الأهداف. و أنَّ الظروف الخارجية التي تعمل على إعاقة تحقق تلك الأهداف هي التي تسبب الانحراف و تولده سواء كان سلوكا يتم مباشرة في مواجهةٍ مع العامل المحيط أم غير مباشرة في صورة انتقامية أخرى.

3-3 نظرية القهر الاجتماعي[1]: و ينطلق أصحاب هذه النظرية من الإيمان بأن الانحراف ظاهرة اجتماعية ناتجة عن القهر و التسلط الاجتماعي الذي يمارسه بعض الأفراد تُجاه البعض الآخر معتبرين الفقر َمرتًعا خصبا للجريمةو أنه يولِّد ضغطا على التركيبة الاجتماعية للنظام مما يؤدي إلى انحراف الأفراد، بمعنى أن الفقر باعتباره انعكاسا صارخا لانعدام العدالة الاجتماعية بين الطبقات يولد رفضا للقيم و الأخلاق التي يؤمن بها غالبية أفراد النظام الاجتماعي؛ و لو اختل توازن القيم الاجتماعية كما يعتقد "**ايميل دوركايم**" (و هو أحد رواد هذه النظرية الأوائل)، فإن حالة الفوضى و الاضطراب ستسود الأفراد و المجتمع و مثال ذلك: التطور الذي حدث في البلدان الرأسمالية في القرون الثلاثة الماضية أدى إلى اختلال في توازن القيم الأخلاقية و الاجتماعية، الأمر الذي أدى بدوره إلى شعور الناس بانعدام وضوح منارات الهداية و معالم الأخلاق. و نتيجة لذلك فقد ضَعُفَ وازع السيطرة على سلوك الإنسان الرأسمالي خصوصا على نطاق الشهوة و الرغبة الشخصية، فأصبح الفرد منحلا لا يرى ضرورة لفرض التهذيب الاجتماعي عليه و على الأفراد المحيطين به.

كما َيدَّعِ أصحاب هذه النظرية بأن الانحراف يُ عزى أيضا إلى عدم التوازن بين الهدف الذي يتبعه الفرد في حياته و الوسيلة التي يستخدمها في تحقيق ذلك الهدف في النظام الاجتماعي. فإذا كان الفارق بين الأهداف الطموحة و الوسائل المشروعة التي يستخدمها الأفراد كبيرا، أصبح الاختلال الأخلاقي لسلوك الأفراد أمرًا واضحا، وهو ما يذهب إليهأيضاً **روبرت ميرتون[2]**، فحسب ادعاء النظام يستطيع الفرد –نظريا-أن يصبح أغنى إنسان في المجتمع بجهده و عرقه أو أن يمسي فاشلا في تحصيل رزقه اليومي، و لكن نظرة سريعة على الواقع الخارجي تصبح شيئا مختلفا، فلا يستطيع كل الأفراد أن يكونوا أغنياء في وقت واحد لأن المال محدود بحدود النظام الاجتماعي و الاقتصادي، فإذا تراكم المال بيد الطبقة الغنية فإنه يسبب حرمانا و

[1] زهير الأعرجي -مرجع سابق-

[2] سلوى عبد الحميد الخطيب-مرجع سابق. ص، 175

نقصانا عند الطبقة الفقيرة، فالفرد الذي لا يستطيع الوصول إلى أهدافه بالوسائل الُقَرَّرة اجتماعيا يسلك سلوكا منحرفا يؤدي به إلى هدفه كالسرقة و الرشوة و بيع المواد التي يُحرِّمها القانون، و هنا يلعب القهر الاجتماعي دورا في توليد ضغط لدى بعض الأفراد كي ينحرفوا. و يعتبر لجوء النظام إلى القهر الاجتماعي ناتجا أساساً عن عجزه في سد و إشباع حاجات الأفراد بشكل يتناسب و كرامة الإنسان و حقه في العيش الكريم. و لذلك يشكل الانحراف ظاهرة رفض قوية للنظام الاجتماعي القائم على أساس الظلم و انعدام العدالة الاجتماعية[1].

3-4. نظرية دونالد تافت[2]: إهتم فيها بالثقافة العامة للمجتمع، و ملخص هذه النظرية أنه إذا كانت ثقافة مجتمع ما تتميز بالديناميكية و التعقيد و تسود فيها معايير و قيم تُمجِّد المادة و تعمل على تشجيع الصراع و المنافسة بين الأفراد و تشيد من جهة أخرى بمن ينجح في هذا الصدد و في الوقت نفسه تغلق جميع منافذ النجاح أمام غالبية أفراد المجتمع فإن ذلك سيضطرهم تحت ضغط الحاجة إلى التجمع في الأحياء و الأماكن الخطيرة و التي تنعدم فيها أبسط ضروريات الحياة،وهو ما يؤدي إلى ظهور أمراض سلوكية تمثل خطراً على المجتمع بأكمله.

و لعل ما يؤخذ على هذه النظرية هو عدم توضيحها للكيفية التي تتشكل بها تلك الثقافة التي ترى بأنها هي التي تؤدي إلى الانحراف، كما أنها لم تراع تعدد مظاهر و أشكال السلوك المنحرف بل أخذته بصفة شمولية موضحة أنه يمكن تفسيره ضمن الإطار الثقافي الذي ينشأ فيه.

يبدو بعد استعراض مختلف هذه النظريات التي حاولت تفسير ظاهرة الانحراف بصفة عامة، انطلاقا من منشأ كل واحدة منها - معظمها أمريكية - أنها جاءت مُعبِّرة عن اهتمامات و ظروف تلك البيئة اقتصاديا و اجتماعيا و ثقافيا و إيديولوجيا، مما يدعو إلى الحذر و التمعن، إذا ما أُرِيدَ الاستفادة منها -هي أو غيرها- على المستوى المحلي، و مع ذلك يمكن النظر إليها على أنها تطرح أسئلة معقولة عن الواقع المعيش و إن كانت الإجابات ليست دائما كذلك.

و قد تم استعراض مختلف النظريات في محاولة لتفهم الظاهرة بكل تعقيداتها، وقد أظهرت بعض النظريات وجود ارتباط وثيق بين السلوك الانحرافي و الظروف الذاتية و النفسية للحدث - الفرد عموما - بينما أوضحت نظريات أخرى الارتباط بين الانحراف و الفئات

[1] زهير الأعرجي –مرجع سابق-

[2] أحمد بوكابوس –مرجع سابق- ص، 22.

المحرومة و الفقيرة اقتصاديا و ثقافيا، فيما اتجهت أخرى إلى ربطه بحالة ضياع القيم و المعايير أو إلى التغير الاجتماعي.

و تبدو هذه النظريات في أغلبها، نظريات تبريرية لمواقف معينة كالنظام الرأسمالي و ذلك بالنظر إلى الكيفية التي طرحت بها، و الظروف المحيطة بها في نشأتها داخل بيئتها الخاصة مما يُ صعِّب مهمة اعتمادها كأساس تفسيري لظاهرة انحراف الأحداث - أو الانحراف عموما - حتى و إن تشابهت معها في الظروف في بيئة أخرى، و كذا الأمر فيما يخص القيم التي تدعو إليها هذه النظريات، و كل هذا يستدعي أن تكون الاستفادة من هذه النظريات استفادة انتقائية تراعى فيها الخصوصية التاريخية و الثقافية و الاجتماعية لكل مجتمع، كما يجب الاستفادة أيضا من الطرق المنهجية التي اعتمدتها حتى لا تصبح تلك النظريات مجرد تراث نظري.

و بعد هذا يمكن التطرق بصورة أشمل و أدق لأهمية الفقر كعامل من عوامل الانحراف لدى الأحداث بالتعرض لانعكاسات الفقر على حياتهم و كيف تؤدي تلك الانعكاسات بهم إلى الانحراف أو على الأقل كيف تَخلُق البيئة الملائمة للانحراف.

4- الفقر وانحراف الأحداث:

إنَّ تزايد و انتشار ظاهرة الفقر في كل أرجاء العالم و بدرجة أكبر في دول العالم الثالث و ما يمثله هذا من زيادة للحرمان من مختلف الحاجات الضرورية إنما يدعو للوقوف على مدى تأثير هذه الأوضاع المترتبة عن الفقر على الأحداث خصوصا بوصفهم أكثر الفئات تأثرا بتلك الأوضاع هذا من جهة، و من جهة أخرى فإن هذا الحرمان لم يعد يقتصر على مجرد إشباع الحاجات اللازمة لوجودهم المادي بل يمتد ليجمع أيضا تلك المتصلة برغباتهم الإنسانية. فالحدث الذي ينشأ في بيئة فقيرة يعتبره البعض[1] حدثا سيء الحظ تدَّخِر له الأيام كثيرا من العناء إذ ينعكس الفقر الذي يعانيه على كافة مظاهر وجوده و سائر مقومات حياته لأن وجود الفقر يتضمن: سوء التغذية و الجوع و العري و السكن المتواضع و التفكك الأسري و القلق و الإنزعاج و الغضب و الغيظ، و كل هذه المظاهر تؤثر على الحدث جسميا و تربويا و ثقافيا و اجتماعيا إنطلاقا من كون المنحرف شخصا مدفوعا لإشباع حاجات لم تشبع بصورة كافية و لا يستطيع أن يشبعها في إطار ما تفرضه عليه القيم و المعايير الإجتماعية مما يجعله في حالة صراع مع المجتمع الذي يفرض عليه عدم الخروج على قيمه و معاييره و بين ذاته التي

[1] منير العصرة-مرجع سابق- ص، ص. 143، 144.

تسعى إلى تحقيق ما تصبو إليه من أهداف و لا تستطيع. و قد حدد **ماسلو** هرما تتدرج فيه الحاجات إلى أن تصل إلى درجة تحقيق الذات*.

هرم الحاجات عند ماسلو

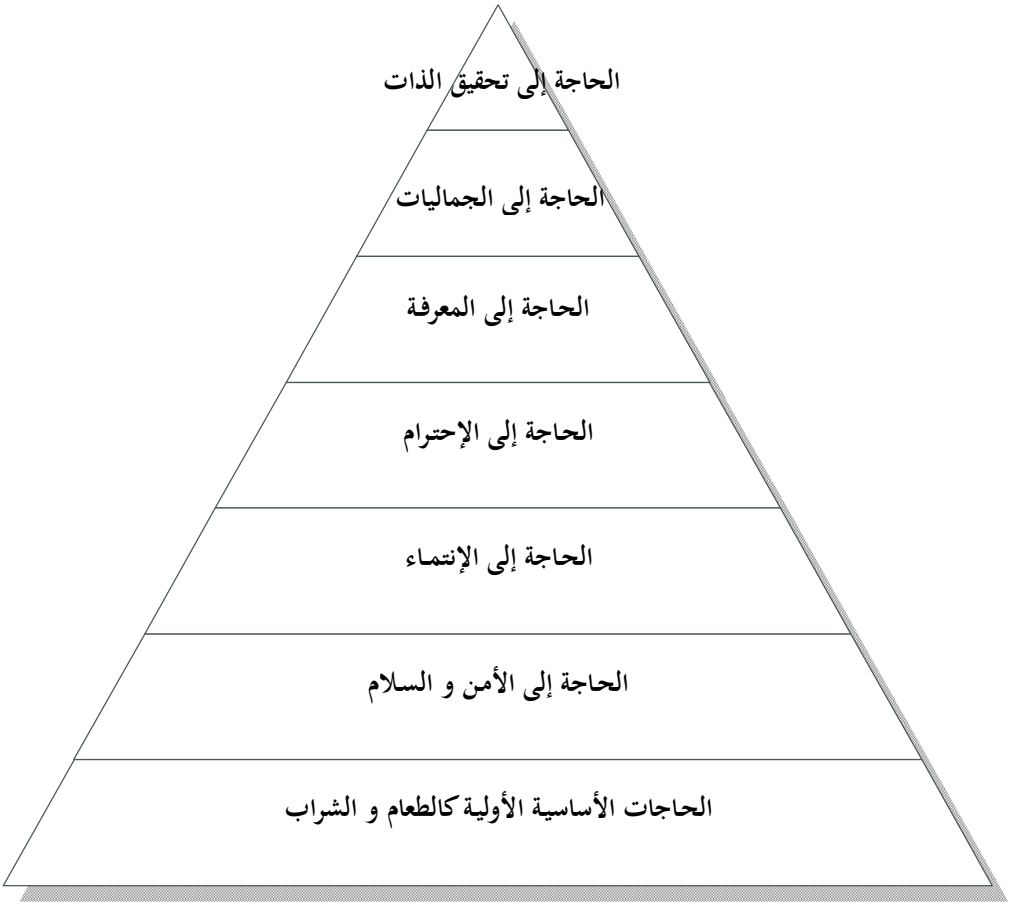

و تعرف الحاجات بأنها: « قلق نفسي و اضطراب عاطفي و عدم الشعور بالراحة من جراء عدم إشباع تلك الحاجات »[1]، خاصة إذا تعلق الأمر بحاجات الفرد الأساسية و التي يتوقف على إشباعها بقاؤه حيا و استمرارية نشاطه و تنمية قدراته التفكيرية و الجسمية و النفسية التي لا بد منها في المجتمع المتحضر. و للإنسان في الوقت الحاضر العديد من الحاجات الأساسية المطلوب إشباع دوافعها حالا و إلا تعرض للخمول و الكسل و المرض

* يعتقد ماسلو أن تحقيق الذات دافع يولد مع الفرد و هو يعتبر قوة إيجابية تدفع الإنسان إلى أقصى ما تستطيع قدراته. كما يرى أن الفرد لا بد أن يمر بشكل تصاعدي إنطلاقا من الحاجات الأولية حتى تحقيق الذات. أنظر : خليل المعايطة و آخرون. مدخل إلى الخدمة الإجتماعية. دار الفكر للطباعة و النشر و التوزيع. الأردن. 2000. ص، 151.

[1] إحسان محمد الحسن-مرجع سابق- ص، 27.

و ضعف الشعور بالمسؤولية و ما قد ينجر عنه من إنحرافات خطيرة. و عموما تتجسد الحاجات تلك في الطعام و الشراب و الملبس و المسكن و الأمن و الإستقرار و الصحة و الحيوية و القدرة على آداء المهام و الواجبات اليومية[1]. و نظرا لكثرة تلك الحاجات فسيتم التركيز على أكثرها أهمية و إلحاحا على الإنسان-و الحدث بوجه خاص- كالحاجة للغذاء و الصحة و السكن و التعليم و الإستقرار الأسري.

4-1 الحاجة للغذاء و الصحة: إن معرفتنا العلمية بأسرار الغذاء و التغذية السليمة ترجع إلى نهايات القرن التاسع عشر عندما قام الطبيب الهولندي **إيجكمان** عام 1897 بأول التجارب العلمية لإثبات أن النقص في بعض مكونات الغذاء هو المسؤول عن بعض الأعراض المرضية. و في عام 1906 أجرى **هوبكنز** العديد من التجارب التي أثبتت وجود عوامل غذائية محددة ضرورية للنمو، تلك التي أطلق عليها **كاسيميرفنك** اسم **الفيتامينات** عام 1911، و رغم المعرفة المتزايدة بأسرار التغذية إلا أن أمراض سوء التغذية تنتشر كالوباء في عالم اليوم[2]، حيث يعاني الفقراء في العالم و خاصة الأطفال من سوء التغذية و فقر الدم الناجم عن عدم توفر الغذاء اللازم و ارتفاع وفيات الأطفال مقارنة بالدول المتقدمة (فمثلا في السويد 5 في الألف في حين تبلغ في النيجر 300 في الألف). و تشير إحصائيات اليونيسيف إلى أن هناك طفلا من بين كل ثلاثة أطفال مصاب بسوء التغذية و أن 80% من الأطفال المصابين بها يعيشون في عَشرِ بلدان فقط من دول العالم في مقدمتها الهند و الصين و بنجلاداش...إلخ[3].

و طبقا لتوصيات لجنة الخبراء المُشكَّلة من منظمة الأغذية و الزراعة FAO و منظمة الصحة العالمية WHO فإن السُّعرات الحرارية اللازمة للفرد البالغ يوميا هي 3000 سعر حراري، و أن نصيب الفرد من البروتين و بخاصة من البروتين الحيواني اللحوم و الأسماك، البيض، الحليب...إلخ، له أهمية في الدلالة على حصول الفرد على غذاء متوازن من البروتين و الطاقة بالإضافة إلى ما يلزمه من الفيتامينات و العناصر الضرورية. و لهذا فإن تأثير سوء التغذية على صحة الفرد أضحى من واقع الحقائق و البحوث العالمية، هذا من جهة، و من جهة أخرى فإنه من المنطقي أن يتناسب مستوى الغذاء مع مستوى دخل الفرد[4]، حيث تعجز أسرة الحدث و بسبب

[1] المرجع السابق. ص، ص. 28، 29.

[2] فيليب عطية. أمراض الفقر: المشكلات الصحية في العالم الثالث. مجلة ثقافية شهرية. العدد 161. الكويت. 1996. ص، 36.

[3] سلوى عبد الحميد الخطيب-مرجع سابق- ص، 186.

[4] فيليب عطية-مرجع سابق- ص، 30.

قلة دخلها عن توفير مستوى الاستهلاك الغذائي الضروري، و الذي يتماشى و احتياجات الحدث الجسمية، حيث غالبا ما يقف الدخل حَجَرَ عَثْرة أمام التمكن من إشباع تلك الحاجات اللازمة لوجوده المادي ناهيك عن توفير الحاجات الأخرى الهامة و إن كانت ليس لها صلة مباشرة بوجوده المادي كالطعام الجيد و الملابس الكافية و الحاجة إلى الترفيه و القراءة و قضاء أوقات الفراغ، خاصة في ظل النظرة الاقتصادية السائدة للحياة التي أدت -و تؤدي- إلى توسيع الاستهلاك بفعل الزيادة الضخمة في إنتاج الأغراض و البضائع أي تنمية الحاجات، هذه الأخيرة التي اتضح لكثير من البشر أنها ليست سوى وهمٍ، بل هي مصطلح يعمل على خلق الجشع و الشره[1] و هذا في ظل الدور الكبير الذي تلعبه وسائل الإعلام و تأثيرها على الأطفال عن طريق الإعلان عن المشتريات خاصة المأكولات و الملابس و التي غالبا ما يكون الطفل هو المستهدف و الذي يتبين له حينها أن المال عنصر هام في حياته يحقق له ما يرغب فيه من أشياء.

4-2 الحاجة إلى السكن الملائم:

يقول M. Breyee : « إن المكان الذي يسكن فيه الفرد يعد أمرا حيويا في تكوين شخصيته و عاملا مؤثرا على صحته النفسية و الجسدية و الإجتماعية »[2]. حيث تعتبر ظروف الإسكان الرديء من بين الأسباب المباشرة لكثير من الأمراض الإجتماعية كاعتلال المزاج أو الإدمان و غيرها نظرا لما تسببه تلك الظروف من خمول و هبوط للحيوية كما أن النظافة شرط ضروري ليس لضمان الصحة الجسدية فحسب بل هي شرط ضروري أيضا لاحترام الذات و أساس الأخلاق الحميدة و السلوك السوي. ولا شك في أن الافتقار إلى الموارد المالية اللازمة هو الذي يدفع بالأسر إلى البقاء في مسكن غير ملائم و غير صحي كونه منخفض الإيجار مقارنة بالسكنات الأخرى الموجودة في أحياء راقية عموما، و من بين أهم صفات السكن غير الصحي نجد أنه: ضيق، قليل الغرف، مهترىء، لا يتوفر على مختلف ضروريات الحياة مما قد يؤثر خاصة على الأحداث و تحصيلهم الدراسي.

و هو ما أثبتته أبحاث[3] أجريت في مدينة لندن أسفرت على أن الأطفال الذين ينحدرون من بيئات متواضعة قد حصلوا على أقل من نصف الجوائز المدرسية التي حصل عليها أبناء الأحياء

[1] سلمان خان-مرجع سابق-

[2] أنظر: السيد عبد العاطي. علم الإجتماع الحضري. دار المعرفة الجامعية. الإسكندرية. 2002. ص، ص. 203، 204.

[3] منير العصرة -مرجع سابق- ص، 145.

الأكثر غنى، و تبين أن ذلك مرجعه إلى كون الأطفال الفقراء يفتقدون في منازلهم إلى إمكانيات الدرس و التحصيل في جو هادئ بل إن المنزل تسوده الضوضاء عادة بسبب الاكتضاض داخله، كما تقل فيه وسائل الإضاءة الكافية، كما تنعدم فيه الكثير من أوجه الراحة اللازمة لتهيئة الطفل للمذاكرة و فضلا عن هاته النتائج فقد أظهر هذا البحث أيضا أن كثيرا من هؤلاء الأطفال يجمعون بين الدراسة و العمل.

و ما دام هذا الطفل موجودا في مثل هذه الظروف فإن حياته النفسية الداخلية و سلوكه الاجتماعي يتأثر بدرجة أكبر و تؤدي به إلى اضطراب الشخصية الذي يتمثل في عدم النضج العام كما أن المنزل المكتض تتعد أمزجة و رغبات َمن فيه، مما يجعل الأب غير قادر على متابعة تصرفات الحدث و تقويم سلوكه و الإشراف على تربيته، كما لا تتوفر في البيت المكتض أيضا أماكن أو فرص اللعب و الترويح للأطفال، مما يجعلهم يفضلون الشارع عن البقاء في البيت[1]. و لعلَّ أهم ما ينتظر الأحداث في الشارع هو الرفقة السيئة في مختلف أماكن التجمع و في هذه الجماعة-جماعة الرفاق- يشعر الحدث بالخضوع و الإنتماء و الولاء[2] حيث تعتبر تلك الجماعة من أشد الجماعات الأولية تأثيرا على شخصية الحدث. و من هذه الجماعات ما تكون منسجمة مع القواعد العامة للمجتمع و منها ما تكون منحرفة عنها. و يؤثر الأصحاب في بعضهم البعض بأساليب عديدة خاصة إذا ما وجد الإستعداد للإنحراف لدى الحدث مما يسهل عملية إنسياقه في ذلك الطريق.

4-3 الحاجة للتعليم:

تطلق كلمة **تعليم** للدلالة على تلقين المعرفة بأي وسيلة و تستعمل **اصطلاحا** للدلالة على تلقين المعرفة عن طريق القراءة و الكتابة و يميل بعض الباحثين إلى إعطائها مفهوما أرحب بحيث يتسع فوق ذلك ليشمل غَرسَ القيم الإجتماعية و الأخلاقية في نفوس الأفراد و خلق المثل العليا في أذهانهم مما يكون له أثر كبير في توجيه سلوكهم[3]. و تصبح العملية التعليمية بذلك لها أهداف أوسع من مجرد الإلمام بالقراءة و الكتابة كصقل الشخصية و توسيع المدارك الذهنية و التحلي بالقيم و المثل النبيلة التي من شأنها إبعاد الإنسان عن السقوط في َمهاوِي الإنحراف

[1] بختي بن الشيخ-مرجع سابق- ص، 67.

[2] عبد القادر القصير. الأسرة المتغيرة في مجتمع المدينة العربية. دار النهضة العربية. بيروت. 1999. ص، 110.

[3] محمد عبد الرحمان أبو توتة. علم الإجرام. المكتب الجامعي الحديث. الإسكندرية. 1999. ص، 264.

و الجريمة، أي أن التعليم بهذا المفهوم يصبح ضابطا ذاتيا و حصنا يُجَنِّبُ صاحبه الإنزلاق في المواقف الدافعة إلى الإنحراف[1].

و كثيرا ما يقف الفقر حجر عثرة بين الحدث و بين فوزه بقسط وافر من التعليم، حيث لا يكاد الوالد يرى في أبنائه قدرة على العمل حتى ينتزعهم من المدرسة، و يدفع بهم إلى العمل. و تذكر تقارير منظمة الصحية العالمية[2] أن نسبة العاملين من الأحداث مقارنة بإجمال القوة العاملة في بعض البلدان النامية تصل إلى 30 % في حين أنها لا تزيد في الدول المتقدمة على 1.6 %، و هذا ما حَدا بأجهزة الأمم المتحدة إلى مكافحة هذه الظاهرة من خلال برنامج الصحة العالمية لعام 2000 و برنامج الرعاية الصحية الأولية، و لجنة حقوق الإنسان و لجنة حقوق الطفل. و يعد الفقر هو القاسم الأكبر وراء عمالة الأطفال في الدول النامية.

و غالبا ما تزيد عمالة الأطفال من نسبة الفشل الدراسي و الطرد من المدرسة. و هو ما يجعل المتسربين مدرسيا عرضة للانحراف. و في هذا الصدد يذهب **جاكسون توبي** إلى أن الأولاد الفاشلين دراسيا أقل احتراما للقانون و بالتالي أكثر عرضة للصحبة السيئة و السلوكات المنحرفة، كما أكد أنه كلما طالت مُدَّة بقاء الطفل في المدرسة كلما قلت إمكانية سقوطه في شباك الانحراف[3]. و من جهة أخرى فإن انخفاض المستوى التعليمي للوالدين قد ينجر عنه جهلهما بأساليب التربية السليمة مما قد يؤدي إلى فقدان السلطة الأبوية أو العائلية بسبب تخلي الوالدين عن المسؤوليات التربوية و كلها معطيات تؤدي إلى انعدام التوازن النفسي و الإجتماعي لدى الحدث و تحديد سلوكه و تصرفاته في المستقبل[4].

4-4 الحاجة إلى بيئة أسرية مستقرة:

تعتبر فترة الحداثة- طفولة و مراهقة- من أخطر المراحل التي يجتازها الإنسان في حياته و الرأي القائل بأن: الطفل رجل الغد، ينطوي على أعمق المعاني السيكولوجية و الحقائق التربوية و الإجتماعية لأن كل ما يتلقاه الطفل و يتعرض له في طفولته له تأثير على كل حياته فيما بعد. و فترة الحداثة عموما هي فترة الإعداد للحياة يكتسب خلالها الحدث أنماطا سلوكية متكيفة ليتمكن

---

[1] المرجع السابق ص، 266.

[2] محمد سيد فهمي. أطفال الشوارع : مأساة حضارية في الألفية الثالثة. المكتبة الجامعية الأزاريطة. الإسكندرية 2000. ص، 20.

[3] علي مانع. جنوح الأحداث و التغير الإجتماعي في الجزائر المعاصرة: دراسة في علم الإجتماع المقارن. ديوان المطبوعات الجامعية. الجزائر. (د.ت). ص، ص. 83، 84.

[4] العربي بالحاج. أبحاث و مذكرات في القانون و الفقه الإسلامي. ج. 2 . ديوان المطبوعات الجامعية. الجزائر. 1996. ص، 410.

من مواجهة مواقف الحياة المختلفة إن هو أُحسِنت تنشئته و تكامل توجيهه فتبنى إتجاهاته السليمة و تترسخ قيمه الأساسية و تقوم آراؤه بفضل الرعاية و التوجيه اللازمين[1] الذين يتطلب توفيرهما وجود بعض الشروط كالبيئة الأسرية الملائمة النابعة من إحساس الوالدين بضرورة تقوية و تعزيز العلاقات بأبنائهم و إشعارهم بدفء العاطفة الوالدية إلى جانب توجيههم باستمرار إلى السلوكات الصائبة. لكن في الأسرة التي يضطر رب العائلة -و أحيانا حتى الأم- إلى قضاء معظم الوقت في العمل بعيدا عن أبنائه وعن الإختلاط بهم و مجالستهم دون التفكير في مشاكل الحياة الأخرى[2] يؤثر سلبا على الأبناء و يزيد الوضع سوء أكثر في حال البطالة و التعطل عن العمل لفترة زمنية طويلة، إذ كثيرا ما تؤدي إلى سوء معاملة الطفل أو الانشغال عنه و إهماله حيث يركز الوالدان جهودهما في البحث عن عمل و توفير الغذاء اللازم لأطفالهما، و غيره من الحاجات الأساسية مما يجعل عملية التربية و الإشراف على الأولاد ليست في المرتبة الأولى من حيث الأولوية، كما أن قلة موارد الأسرة تجعل من الوالد حاد الطبع و عصبيا في تعامله مع أولاده. كما لا يمكن تجاهل الدور الذي أصبحت تلعبه المادة في رسم العلاقات الأسرية[3]- كما العلاقات الفردية- حيث الظروف الإقتصادية ذات تأثير واضح عليها بما فيها من علاقات بين الآباء و الأبناء. و أصبحت سلطة الوالدين على الأبناء ترتبط أحيانا بالمستوى الإقتصادي لهما، فالبطالة و عدم التملك و انخفاض مستوى دخل الأب عوامل قد تساعد على ضعف مركزه داخل الأسرة بل و ربما قد تقلل من إحترام الأبناء للآباء.

يبدو من خلال ما سبق أن الفقر يلعب دورا هاما في تهيئة الظروف المواتية للانحراف خاصة منه السرقة و التسول و التشرد...إلخ و حقيقة العلاقة بين الفقر و الانحراف تكمن فيما يحدثه الفقر من تأثير على مستوى الفرد من ناحية و على مستوى الأسرة من ناحية أخرى، فالفقراء ينجبون غالبا أبناء ضعافا، و قد تسوء حالهم أكثر بفعل ما يلقونه من سوء التغذية، فتسهل إصابتهم بالأمراض سواء الجسمية أو النفسية، كما أن الفقر قد يحول بين الشخص و بين متابعته لدراسته، كما أنه قد يصرف الأولياء عن رعاية أبنائهم و حسن تنشئتهم بسبب انشغالهم بتوفير أسباب الحياة لأسرة قد تكون كبيرة العدد، و قد يدفع بعض الأولياء بأولادهم إلى العمل تحت ضغط الحاجة، فالحدث الذي لا مكان له في الدراسة أو المصنع أو في خضم الحياة

[1] عبد العلي الجسماني-مرجع سابق- ص، 18.

[2] محمد عبد الرحيم عدس. تربية المراهقين. دار الفكر للطباعة و النشر و التوزيع. الأردن. 2000. ص، ص. 105، 106.

[3] سميرة محمد شند، محمد بيومي حسن. دراسات معاصرة في سيكولوجية الطفولة و المراهقة. مكتبة زهراء الشرق. القاهرة. 2000. ص، 58.

الاقتصادية و المحروم من الكسب الشريف يحس بالفراغ، فهو من جهة يحس بقدرة على العمل و الكسب و من جهة أخرى لا يجد عملاً و هنا يبدأ في الإعتقاد بضرورة الحصول على الكسب من أي طريق، فيقوده هذا إلى السرقة، و عدم صيانة الأمانة، أو إلى المخدرات كمهرب من الواقع و من الشعور بالإحباط و لا شك أن رغبة الحدث في العمل إنما مصدرها غالبا عدم تمكن أسرته من إشباع حاجاته المختلفة[1]. و كثيرا ما تؤدي الظروف الاجتماعية و الأسرية السيئة المترتبة عن الفقر كالتفكك الأسري، بالأحداث إلى التشرد و إلى البحث عن مصدر آخر للسلطة يضع لهم الحدود، و يَلتمِسُ ونَ له و يتبعونه، و يجد الحدث هذا المصدر عادة في ثِلَّة الأصدقاء فيهتم بأحكامها و آرائها و معاييرها عموما[2]، و كثيرا ما تجتمع تلك الثِلَل على سلوكات إنحرافية و تتحول بذلك إلى عصابات إجرامية تحكمها معايير و قيم تخدم ذلك الغرض. و قد ذكر عالم الاجتماع الأمريكي **سذرلاند** بأن الدراسات الإحصائية التي أجريت في كثير من الدول دَّت على أن حالات القبض و الإيداع بالسجون تتركز في أشد طبقات المجتمع فقرا و بنسبة تزيد كثيرا عن نسبة أفراد هذه الطبقات إلى مجموع السكان سواء في ذلك الأحداث منهم أو البالغون[3].

و تشير الكثير من الدراسات[4] إلى أن معظم الذين يرتكبون تلك الجرائم إنما تدفعهم عوامل أخرى ليس من بينها مجرد الجوع أو البؤس الاقتصادي، و إنما ينحصر الجانب الاقتصادي منها في عدم تحقق الرضا الكافي لدى الحدث عن دخله المحدود أو مستواه المعيشي المتواضع، و عدم إمكانية إشباع حاجاته الاقتصادية سواء المتعلقة بوجوده المادي أو تلك التي تواجه رغباته الإنسانية، و تخضع هذه الحاجات بنوعيها إلى وجهة النظر الشخصية للحدث أي وجهة إحساسه الذاتي، هذا الإحساس الذي قد يُ حفِّه الخيال أو التطرق، كأن يُ ؤمِن الحدث بضرورة الإثراء من أي طريق أو كأن يؤمن بأن الحصول على ما في أيدي الآخرين هو ضرب من العدالة الاجتماعية.

كما دلت بعض الدراسات الإحصائية على أن الأحداث الفقراء في المدن الكبرى لديهم الفرصة لكي يقارنوا بين المستوى المتواضع لمعيشتهم و بين المستوى الذي يعيش فيه أبناء الطبقة

---

[1] محمد عبد الرحمان أبو توتة –مرجع سابق- ص، ص. 262، 263.

[2] حسين عبد الحميد أحمد رشوان. مشكلات المدينة: دراسة في علم الإجتماع الحضري. المكتب العلمي للكمبيوتر و النشر و التوزيع. الإسكندرية. 1997. ص، 147.

[3] محمد عبد الرحمان أبو توتة –مرجع سابق- ص، 261.

[4] منير العصرة –مرجع سابق- ص، ص. 145، 146.

الأكثر رفاهية، و يلاحظون على مدى الأيام أن الأحداث الذين يعلوهم في المستوى الاجتماعي لهم إمكانيات الإنفاق من دخلهم الكبير، فيتمكنون من إشباع رغباتهم المختلفة من طعام جيد و ملابس أنيقة و غالية، و يرفهون عن أنفسهم بمختلف الوسائل و حينها يصل من مقارنته إلى أن هذه الطريقة في الحياة هي المثلى، فإن أفكاره تتحول إما للتحصر على حالته أو إلى الحقد و الغيرة و خيبة الأمل مما قد يقوده إلى الانحراف عن طريق السرقة أو غيرها.

و يرى **جان شازال**[1] أنه يجب التأكيد على أهمية استعداد الحدث للتقَبُّل و التلقين، فالوظائف العقلية الراقية التي تعنى بالمراقبة الذاتية لا تكون قد نضجت عنده بعد، و لا تسمح له بالتالي بأن يُ قدِّر نتائج أعماله فهو يَهنَئ بعيش اللحظة الحاضرة و لا يقاوم إغراءات العالم الخارجي.

و لعل هذا ما يفسر اندفاع الحدث نحو العالم الخارجي أين تتولد في نفسه رغبات كثيرة يتطلب إشباعها قدرا من المال لا يتوفر لديه في هذه المرحلة التي تعد مرحلة للتعليم و التكوين و ليست من مراحل الكسب المادي، و لذا قد يندفع الحدث إلى الانحراف كالسرقة ذلك أنها لا تتطلب منه سوى الجرأة و الإقدام، و هي من أهم السمات التي تميز شخصية الحدث و خاصة في فترة المراهقة.

[1] جان شازال-مرجع سابق- ص، 24.

خلاصة و تقييم:

مما سبق نصل إلى أن مفهوم انحراف الأحداث يختلف تحديده باختلاف اهتمامات دارسيه و تخصص كل واحد منهم، سواء في القانون أو في علم النفس أو في علم الاجتماع، كما تتنوع مظاهر الانحراف لدى الأحداث لتشمل سلوكات منحرفة كثيرة تتراوح بين البسيطة و المتوسطة و الخطيرة، و كلها تستدعي تظافر الجهود للتصدي لها عن طريق الوقوف على أسبابها والظروف الملائمة لوجودها من أجل إزالتها أو التخفيف من وطأتها على الأقل، و قد سُجِّلت العديد من الجهود في هذا المجال تجسدت خاصة في الاتجاهات النظرية الكثيرة التي تناولت الظاهرة بالدراسة، و التي حاولت إعطاء تفسيرات علمية لها عن طريق تسليط الضوء على عواملها الرئيسة، فمنها من ردها إلى أسباب بيولوجية ترتبط بالبنية الجسمية للإنسان، و منها من ردها إلى أخرى نفسية ترتبط بالتركيبة النفسية له، ليذهب الاتجاه الاجتماعي إلى رَدِّها إلى عوامل اجتماعية ترتبط ببنية و حركية المجتمع و مؤسساته المختلفة. و قد كان الفقر محور اهتمام العديد من الدارسين في مجال الانحراف و سَبَبِيَّتِهِ انطلاقا ممَّا يحدثه من تأثير على مستوى الفرد و الأسرة و المجتمع ككل.